تخضع للتجميد أو الالغاء (شبكتا دفاع الكتروني بين تومبسون والعراق والسعودية بقيمة تتجاوز مليار فرنك فرنسي، وعقود لتجهيز سرب من طائرات ميراج إلى العراق، بالاضافة إلى عقود أخرى)، كما ان الاشتراكيين الفرنسيين، إذ أعلنوا معارضتهم لعسكرة اقتصاد المنطقة، لم يخفوا رغبتهم في توسيع أسواق المنتجات المدنية الفرنسية، ولم يطرحوا بديلاً عن الاعتماد على النفط السعودي والعراقي، الأمر الذي سيجعلهم مضطرين إلى الأخذ بنظر الاعتبار المصالح الفرنسية في الشرق الأوسط كما تركتها الولاية الديغولية – الديستانية طوال الربع قرن الاخير.

هذا العنصر، أي عنصر المصالح، لم يكن غائباً كلياً، اذن، عن التصريحات والمواقف الاشتراكية الفرنسية وخصوصاً مع اقتراب حملة الانتخابات. وإذا أعدنا تركيب الصورة العامة لسياسة أطراف الصراع الانتخابي الفرنسي تجاه القضية الفلسطينية (باستثناء الحزب الشيوعي)، فقد لا نجد فرقاً كبيراً بين طروحات هذه الأطراف سوى من ناحية طريقة عرض المواقف وتوقيتها ودبلوماسية الطرح الحكومي مقابل مدة الطرح الحزبي.

١ – انطلاقاً من عدم وجود سياسة خارجية «مثالية» بعيدة عن المصالح، يعبر رئيس تحرير (لوموند) عن «تفهمه» لاضطرار ديستان إلى سماع الرأي العربي طالما ان ٧٥٪ من النفط الفرنسي مصدره بلدان الشرق العربي (اندريه فونتين، «عن فرنسا واسرائيل»، **نيويورك تايمز**، ٩/٣/١٩٨٠).

٢ – لا يكفي الحديث عن النفوذ الصهيوني في الحزب الاشتراكي، فهذا النفوذ، ممثلاً باقطاب سياسيين (سيمون فيل رئيسة البرلمان الاوروبي وممثلة حزب الاتحاد من أجل الديمقراطية الديستاني) وبمجموعات الضغط الاقتصادي (آل روتشيلد)، متغلغل في أحزاب اليمين الفرنسي بدرجة أكبر. كما ان الصوت الانتخابي اليهودي الفرنسي لم يصل بعد إلى مرحلة تشكيل «لوبي» صهيوني، وهو، في كل الأحوال، لا يتجاوز ٥٠ ألف صوت.

٣ – وكما ان من الخطأ اعتماد العاطفة في تقويم موقف الحزب الاشتراكي الفرنسي، فمن الخطأ كذلك استخدام المعايير ذاتها في تقييم الموقف الديستاني تجـاه القضية الفلسطينية. فالرئيس ديستان لم يتنازل مرة واحدة عن التأكيد على حق «اسرائيل في البقاء ضمن حدود آمنة ومضمونة» (البيان المشترك الصادر عن ختام زيارته إلى الأردن)، كما انه «تفاخر» في مناظرته الانتخابية مع ميتران، بانه لم يتلفظ، ولا لمرة واحدة، بكلمة «دولة فلسطينية» بل اكتفى بالحديث عن الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني.

٤ – فيما يتعلق بالموقف من كامب ديفيد، لم تصدر ادانة من اليمين الفرنسي الحاكم لها قدر ما صدرت اعلانات تشير إلى عدم كفاية هذا «الحل» من دون المساس بالاتفاقات «كاساس أولي للحل». أما ميتران، فيقول عن نفسه أنه «الزعيم الفرنسي الوحيد الذي يؤيد اتفاقيات كامب ديفيد بلا تردد» (ر.إ.ف، ٢٤/٤/١٩٨٠ و١٩/١٢/١٩٨٠).

٥ – مع اقتراب الانتخابات الفرنسية، حاول ميشيل روكار ان يخفف من حدة موقف ميتران مبيناً ان الحزب الاشتراكي يحتوي على تيارات وآراء شخصية عدة، لكن هناك موقف الحزب الرسمي الذي يدعو إلى اقامة دولة فلسطينية (**لوفاتان** (باريس)، ٩/١/١٩٨١).

وقبل هذا كله، كان هناك موقف ميتران نفسه في أوائل شهر ايلول (سبتمبر) ١٩٨٠، الذي عبر عنه، أثناء ندوة حوار البحر الأبيض المتوسط، في تصريحين باتا شهيرين، ومما قاله: «لكي يكون هناك سلام في حوض البحر المتوسط لا بد من دولة فلسطينية» ومن الواضح ان اسرائيل مضطرة لقبول دولة فلسطينية، وعلى ذلك يجب التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية، من دون اشتراط الاعتراف المسبق من جانب المنظمة باسرائيل».

إذن، كلا الطرفين الاشتراكي واليميني يرى ان منظمة التحرير «واقع قائم»، وان لم يكن ذلك كافياً للاعتراف بها.